

اليهودي الذي سيهدد وجودهم للهدى البعيد . لقد مثل قنصل الرايخ في القدس المسمى دول Dohl وجهة النظر هذه وقد رفع مذكرة الى حكومة الرايخ جاء فيها « يجب ان يكون من الواضح ان حل مسألة فلسطين لصالح اليهود وحدهم سرغم المستعمرين الالمان على الهجرة وسيجعل المؤسسات الالمانية تغلق أبوابها » (٢٠) . الا ان الاوامر التي جاءت من المانيا منعت كل تعاطف فعلي مع العرب الفلسطينيين وعدم الانحياز الى احد الاطراف المتنازعة . وحينما وصلت الى الجستابو اشاعات مفادها بأن دول القنصل العام الالمانى في القدس منح السلاح للعرب، غير ممثل الجستابو في سنة ١٩٣٦، دكتور ريتشارد ، الذى كان يمثل رسميا الوكالة الالمانية الجديدة في فلسطين عن رايه في عدم تورط المانيا في النزاع العربي - اليهودي ورفع تقريراً الى دول يقول فيه « بأن هذا التصرف سيكون خطراً لانه سيؤثر على العلاقة بين المانيا ويهود فلسطين » ، وكان اقتراحه ان يستخدم اليهود في فلسطين كواسطة لوقف المتطرفة اليهودية العالمية ضد المانيا (٢١) . اما كورنيلوس شوارتز رئيس الحزب النازي في فلسطين فقد أمر أعضاء الحزب النازي في ١٩٣٦ بأن يبقوا على الحياد في النزاع العربي - اليهودي . « ويجب ان نقف ضد أي شيء يزيد النار اشتعالاً » (٢٢) . اما وزارة الخارجية الالمانية فقد أصرت على عدم التدخل في النزاع القائم في فلسطين (٢٣) . وحينما حاولت منظمة الالمان في الخارج ان تتدخل لصالح الثورة الفلسطينية تلقت الاوامر من هتلر بعدم التدخل في النزاع وعدم مساندة العرب « لان ذلك سيؤثر على الهجرة اليهودية من المانيا الى فلسطين » (٢٤) . وحينما ذهب كروبا - مبعوث هتلر - الى بغداد سنة ١٩٣٦ طلبت الحكومة العراقية السلاح فكان جواب مبعوث المانيا « ان المانيا تتعاطف بحق مع العرب ولكنها لا تستطيع ولا تريد تأييدهم بالسلاح » (٢٥) . وعندما طلبت قيادة الثورة في فلسطين من المانيا تزويدها بالتأييد والسلاح اجاب رئيس القسم السياسي في وزارة الخارجية الالمانية فون فايرزكر « بأنه ريثما يبدو واضحاً نتدخلنا فأن التأثير سيكون عكس الذي نريده » (٢٦) .

لقد كان هذا هو الموقف الالمانى من القضية الفلسطينية حتى ظهور تقرير اللجنة الملكية البريطانية حيث حدث تغير موقت في السياسة الالمانية فقد انتبهت المانيا الى خطر ظهور دولة يهودية في الشرق الاوسط وحاولت اول الامر ان تقف بصورة ما امام هذه الفكرة الا انها غيرت سياستها بعد ذلك بقبول هذه الفكرة كما يبدو من تقارير وزارة الخارجية الالمانية واجهزة الحزب لهذه الفترة . فقد تسبب ظهور تقرير لجنة بيل اول الامر ظهور ردود فعل قوية عند الالمان فقد بعث فون ثيورات - وزير الخارجية الالمانية - في اول يونية ١٩٣٧ بتعليمات خاصة الى السفارة الالمانية في لندن والى القنصلية الالمانية العاملة في القدس والى البعثة الدبلوماسية الالمانية في بغداد . وفي الثاني والعشرين من نفس الشهر ارسلت وزارة الخارجية الالمانية رسالة دورية الى ممثلي المانيا في الخارج . وكانت كل من الوثيقتين تتناول قضية فلسطين . ولقد بينت الوثيقتان ان علاقة المانيا بشؤون فلسطين كانت حتى ذلك الوقت تتصل باعتبارات السياسة الداخلية ، وجاء فيهما « حتى ذلك الوقت كان الهدف من سياسة المانيا نحو المشكلة هو تشجيع هجرة اليهود من المانيا بقدر المستطاع » . وتمضي الوثيقة قائلة : « ان انشاء دولة يهودية او كيان سياسي يسيطر عليه اليهود في ظل الانتداب البريطاني ليس في مصلحة المانيا لان الدولة الفلسطينية لن تستوعب يهود العالم ولكنها ستقيم مركز قوى جديدا لليهودية العالمية في ظل القانون الدولي بشكل يشبه دولة الفاتيكان بالنسبة الى الكاثوليكية السياسية او موسكو بالنسبة الى الكومنترن » (٢٧) . ولكن الرسالة التي تبعت هذه الوثائق كانت تحتوي على التحفظ الهام الآتي : « لا يجب ان يكون من المتوقع ان يؤثر التدخل الالمانى المباشر بالضرورة في تطور القضية الفلسطينية » (٢٨) .